زينب والعضو: سنة أولى مجلس الشعب.. ماذا قدمت المرأة وأخرت؟!

• منى رجب • محمد الطويل

بعد غد الاثنين يبدأ عام ثان لتجربة دخول ٣٤ نائبة مجلس الشعب ، ونحن نعرض بأمانة حصيلة ما قدمنه خلال هذا العام فى مجلس الشعب ، ما استطعن إنجازه وما لم ينجزنه من وعود فى مجال العمل السياسى ، والمشاكل التى تقابلهن وتحد من انطلاقهن ، وإذا كانت للتجربة الجديدة إيجابياتها الواضحة المتمثلة فى حسم بعض القضايا ، فإن هناك أيضا السلبيات التى نعرضها أملا فى مضاعفة الجهد من أجل مزيد من الفعالية والنجاح للمرأة فى الدورة القادمة .

لقد أتيا بحصر شامل لنشاط كل عضو من النائبات داخل المجلس ، فتبين لنا أن بعضهن لهن نشاط ملحوظ وفعال والبعض الآخر كانت جهودهن متواضعة وفى نطاق ضيق ، وبعضهن لم يقدمن شيئا ، وما زلن يخضن غمار التجربة الأولى بخطى بطيئة لاكتساب مزيد من الخبرة فى مجال العمل السياسى .

كما تبين لنا أن بعضهن لم يقدمن بعض ما وعدن به على صفحات مجلة « أكتوبر » فى العام الماضى ، كلهن كانت لهن نشاطات ملحوظة فى مجالات أخرى ، كذلك لاحظنا وجود شكوى عامة من معظم النائبات القاطنات خارج القاهرة ، إذ يشكون من عدم توافر مكان لإقامتهن بالقاهرة أثناء انعقاد الجلسات ، مما يسبب لهن حرجا مع الأقارب وضيقا شديدا . بل يضطر بعضهن للسفر مساء نفس يوم الجلسات إلى بلادهن ثم العودة فى اليوم التالى . وهكذا وقد طالبن أكثر من مرة بإيجاد مقر لإقامتهن سواء فى المجلس أو فى الحزب ولم يجدن صدى لشكواهن !

ويبدو أن تلك المعاناة المشتركة قد انعكست فى موقف سلبى من قضية الحاجة زينب أحمد عبده « المواطنة » التى هاجرت من السويس منذ ١٩٧٠ والتى تسكن المساكن الاقتصادية بحلوان والتى اغتصب شقتها بدون وجه حق عضو مجلس الشعب عن دائرة حلوان والمعادى والتبين محمد محمد عطية لتسكن فيها ابنته وزوجها ، وقد نبنت « أكتوبر » هذه القضية على مدى أسابيع من أجل ارجاع زينب إلى منزلها ، حتى وصلت القضية إلى ساحة القضاء فتوقفت « أكتوبر » مؤقتا حتى يقول القضاء كلمته العادلة الفاصلة بعودة الحق إلى صاحبته .

وقد كنا نتوقع تحركا إيجابيا من النائبات لرفع الظلم عن مواطنة مصرية مشردة منذ ثلاثة أشهر فى الشارع بلا مأوى ، ولقد طرحنا القضية على بعضهن ، فأبدين استياءهن واعتراضهن وإن لم يتخذن موقفا إيجابيا فعالا .

قالت د . سهير القلماوى نائبة حلوان والمعادى وزميلة العضو محمد عطية ، إن حل هذه القضية من واجب المسئولين فى الحزب وأمانته ، ولقد ناقشت العضو محمد عطية فدافع عن نفسه ، وإننى أتساءل لماذا لم يتحرك الزميل الآخر بنفس الدائرة الموجود بينا ؟ .

وقالت علية رفعت نائبة السويس : إن هذه الواقعة سابقة خطيرة بالنسبة لأهالى السويس . فالمعلوم أن معظمهم من المهاجرين ، إذ وصلت نسبة هدم المنازل فى السويس بسبب الحرب ٨٥٪ ولم يعد إلى السويس سوى ١١٪ فقط من أهلها .

وإننى أدهش من موقف محافظة القاهرة التى سمحت باغتصاب شقة المواطنة زينب أحمد عبده ، كيف أقدمت المحافظة على هذه الخطوة الخطيرة والغريبة والتى أسفرت عن قلق يعم أهل السويس على مستقبلهم قبل عودتهم إلى محافظتهم التى ما زالت فى طور التعمير ؟ .

لقد تحدثت مع الشيخ محمد عطية العضو بالمجلس عن هذه الواقعة بوصفه زميلا فقال إن المحافظة قامت بتأجير الشقة لزوج ابنته ، وإنها كانت خالية حين ذهبت إليها ابنته ، ومن الطبيعى أن يدافع عن ابنته ، وأتمنى ألا يحدث ذلك مرة أخرى ، وإننى وأهالى السويس نلتزم الصمت حاليا حتى تصدر كلمة القضاء فى هذه القضية ، وإننا ننتظر منه الإنصاف والعدل فى حكمه حتى لا تتكرر مثل هذه الواقعة .

وقد علقت نوال عامر نائبة السيدة زينب على ذلك الموقف قائلة :

« إننى لا أشجع إطلاقا أن يحصل أى قيادى فى الدولة أو عضو مجلس شعب على أية خدمة أو سلعة مدعمة من الدولة ، حيث إنها تتجه أساسا إلى الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل ، وما كان يجب أن يحدث هذا .

كان لابد من عرض هذا الموقف قبل حساب حصاد نشاط النائبات خلال هذه الدورة ، ونبدأ اولا بعرض نشاط عميدة النائبات بالمجلس د . سهير القلماوى التى استكملت ما بدأته لجنة الثقافة والإعلام والسياحة التى كان يرأسها سامى أباظة بالمجلس السابق ، فتابعت تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة السابقة ، وبحثت إمكانية تنفيذ مالم ينفذ مع الوزير منصور حسن ، وقد نفذ بعضها . ووعد بتنفيذ البعض الآخر ، كذلك أرسلت لجنة فرعية لتقصى الحقائق حول الآثار بالصعيد فى أسوان والأقصر ، وتضمن التقرير الذى وضع بعد البحث مقترحات وتوصيات مرفقا بها تقارير الهيئات الأجنبية ، وما أسفرت عنه مناقشات مجلس الشعب فى هذا المجال ، وذلك تمهيدا لعرضها على المجلس لتنفيذ بعض المقترحات والقرارات هذا العام والعام القادم وعلى المدى الطويل مستقبلا .

وتقول د . سهير القلماوى إننا نحاول بجهد مكثف أن يكون من حق وزير الثقافة الحصول على نسبة من أرباح السياحة ، ولتكن ٢٪ لأنه من المعروف أن نصف السائحين على الأقل يأتون إلى مصر من أجل آثارها ، وعلى هذا فكيف لا تحصل وزارة الثقافة على نصيب من أرباح السياحة أو دخلها الذى يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مليون جنيه لاستخدامها فى صيانة الآثار وترميمها ، وبالتالى من أجل بقائها واستمرار السياحة . فليس منطقيا أن تدر الآثار الملايين على وزارة السياحة ، بينما ميزانية الصيانة والترميم نصف مليون جنيه فقط ! ! .

كما أصدرت لجنة الثقافة والإعلام فى بداية الدورة قانون بناء دور السينما فى العمارات الكبيرة ، وكذلك قانون تخفيض الضريبة على تذاكرها ، كما بحثت اللجنة برئاسة د . سهير القلماوى شكاوى مهندسى التليفزيون الذين تختلف معاملتهم عن زملائهم بشركة « صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات » . وبحثت مذكرة بهذا الشأن للوزير منصور حسن الذى بادر

كاملة كامل وسوسن الكيلانى وآمال عبد الكريم .

بالتصديق عليها لدراستها وتنفيذها فورا . كما قدمت د . سهير القلماوى بالتفاهم الشخصى مع الهيئة العامة للكتاب ، مشروعين أحدهما خاص بضرورة الاهتمام بكتاب الطفل . والآخر بكتب الشباب الخاصة بطلبة الجامعة والثانوى ، كما تقدمت أيضا بطلب إحاطة لوزير الإسكان حول الجمعيات التعاونية للإسكان والرقابة عليها وشكاوى الجماهير منها حيث إنها لا تلتزم بالشروط .

أما النائبة نوال عامر فبالإضافة إلى مساهمتها فى جميع مناقشات المجلس ، فإنها أيضا تقدمت بعشرين سؤالا وطلب إحاطة فى معظم المجالات ، فقد تقدمت بسؤال إلى رئيس الوزراء السابق حول القرار ١١٠ الخاص بالإسكان الشعبى ، حيث إن قانون الإسكان الصادر عام ١٩٧٧ قد حدد وضع القيمة الإيجارية على أساس القيمة الفعلية لقيمة الأرض ، ولكن رئيس مجلس الوزراء أصدر قرارا باستبدال التمليك بالإيجار دون استئذان المجلس فى ذلك ، وقد انصب سؤالها على هذه المخالفة .

وتقول إن الرئيس السادات قد أعطى توجيهاته بضرورة حل هذه المشكلة ، ولم يفعل رئيس مجلس الوزراء شيئا فى هذا الصدد ، كما قدمت طلب إحاطة حول نقص عدد رجال الأمن بالنيابات والمحاكم مما أدى إلى سهولة اعتداء الخصوم على بعضهم البعض ، ووصل الأمر إلى حد القتل ، كما تقدمت باقتراح بتعديل المرسوم بقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٤٥ الخاص بمحاقبة التجار حيث توجد بالأسواق معلبات فاسدة منتجة من القطاع العام يبيعها البقال بحسن نية ، ويكتشفها المستهلك ، ثم تقع المسئولية على البقال أو التاجر ، وقد صدر القانون ٩٥ فى عهد الباشوات الذين كانوا ينتجون ، وكانوا بعيدين عن مساءلة القانون ، أما اليوم فلابد من محاسبة المنتج حتى لو كان المنتج هو القطاع العام ، ولذلك تحقيقا للعدل وضمانا لسلامة صحة المواطنين .

وقد وافقت على اقتراح كل من لجنتى الاقتراحات والشكاوى واللجنة الاقتصادية وعدلت بعض بنوده تمهيدا لعرضه على المجلس للموافقة عليه .

كما تقدمت بمشروع قانون بعاقب المفطر فى رمضان جهارا نهارا بالحبس شهرا وغرامة تتراوح بين ١٠٠ و٥٠٠ جنيه حفاظا على مشاعر المسلمين ، وصونا للمظهر المحترم طوال الشهر المعظم .

كما قدمت سؤالا حول انقطاع المياه عن الأدوار العليا والسفلى أحيانا فى شهور الصيف فى حى السيدة زينب ، ونتيجة لجهودها بدأت حالة وصول المياه تتحسن ، حيث تم تغيير شبكات المياه بالمنطقة مع إعطاء الجهاز التنفيذى مهلة لإنجاز هذه الشبكات جميعها خلال بضعة شهور ، كما تقدمت بأسئلة حول ارتفاع الأسعار وأزمة اللحوم ونقص السلع التموينية ، وشاركت فى مناقشة مشكلة دور الحضانة ، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، مما كان له أثره فى القرارات الأخيرة ، وتقول : لقد اقترحت أيضا إعفاء الجمعيات الخيرية من ضريبة الدمغة ، لتدبير التمويل اللازم للجمعيات الخيرية لمساعدتها فى أداء دورها وقد وافق المجلس على اقتراحى .

ومن ناحية أخرى لم تتقدم كل من النائبات عصمت نامق ومحاسن حسين وبهية برادة ومارى سلامة بأية أسئلة للحكومة ، حيث إنهن على حد تعبيرهن ، ما زلن يحاولن اجتياز التجربة الأولى من نوعها فى حياتهن فى مجال الخدمة العامة ، والتأنى مطلوب قبل خوض غمار العمل السياسى ، حتى تستطيع كل منهن استجماع قواها وشجاعتها وفكرها . وهن فى طور الدراسة ، ونأمل ما يجرى حوض قبل الانطلاق إلى العمل البرلمانى الإيجابى ، وإن كانت النائبة عصمت نامق قد اشتركت فى لجنة تقصى الحقائق حول منكوبى السيول بصعيد مصر فى الشهور الماضية . وقدمت رأيها كعضو فى اللجنة ، كما اعتذرت بعض النائبات عن عدم الاشتراك فى هذا البحث إحساسا منهن بعدم أهمية ما قدمن من خدمات . .

وإن كانت نائبات الإسماعيلية والسويس وبور سعيد يتجهن دائما إلى المسئولين فى هدوء لحل مشاكل أهالى محافظاتهن ، فإنهن أيضا يتقدمن بأسئلة فى حالة الضرورة القصوى ، على حد تعبيرهن ، إذ تقدمت النائبة حبيبة سحلب بسؤال إلى وزير التموين السابق حول صفقة اللحوم الفاسدة التى وردت من الأرجنتين ، كما تقدمت مع زملائها من أعضاء بور سعيد بأسئلة لوزير الدفاع حول انتشار الألغام على شواطىء بور سعيد ، مما دفع بالوزارة إلى دفع كاسحات ألغام عديدة . قضت عليها نهائيا ، وقد أصبحت الشواطىء معدة لاستقبال المصطافين .

أما نائبة الإسماعيلية سوسن الكيلانى ، فقد تقدمت بسؤال لرئيس الوزراء خاص بصرف بدل إقامة كان قد تقرر للعاملين بسيناء وفقا لتوجيهات الرئيس السادات ، ولكن بعد أن انضم شريط من سيناء يبلغ ٣٠ كيلو مترا شرقا إلى محافظات القناة حرم العاملون فى هذا الشريط من هذا البدل باعتبارهم تابعين لمحافظات مدن القناة وليسوا تابعين لسيناء ، ورغم توجيهات الرئيس السادات فلم ينفذ صرف البدل مع تشابه ظروف هؤلاء العاملين بزملائهم على امتداد سيناء ، كما تقدمت بمشروع قانون تستقطع بمقتضاه نسبة ١٪ من دخل قناة السويس لصالح تعمير مدن القناة . وإصلاح مرافقها وخدماتها ومجاريها ، حيث تقرر ذلك حتى ١٩٦٧ ، ثم توقف من بعدها حتى الآن ، ورغم أن المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس يحاول مساعدة هذه المدن فان القانون لا يخول له ذلك ، وهو يرحب بالتقنين حيث تعد هذه المدن واجهة أولى أمام كافة السفن التى تمر بالقناة ، وهى فى أشد الحاجة إلى مرافق وخدمات لاستقبال السفن المارة بها ، وكذلك للاستفادة بالعملات الحرة .

أما علية رفعت نائبة السويس فقد تقدمت بطلب إحاطة لوزير النقل والمواصلات السابق حول شبكة النقل بالمحافظة وإعادة النظر فيها . ونتيجة لذلك قامت لجنة النقل والمواصلات برئاسة محيى الدين عبد اللطيف بزيارة ميدانية للمحافظة ، وأصدرت توصيات يجرى تنفيذها تنص على تدعيم الشبكة داخليا وخارجيا . ووصلت للسويس ثمانى سيارات لوكس للنقل ما بين القاهرة والسويس ، كما يتم نقل محطة السكة الحديد من وسط المدينة لأطرافها . وكذلك استكمال سنترال التليفونات ، ومحطة للكس جديدة لإنهائها قبل نهاية هذا العام ، كما تقدمت أيضا بطلب إحاطة حول شبكة الصرف الصحى المهلهلة بالسويس ، مما أدى إلى تشويه شواطىء البحر ، وأوصت بأن تكون للسويس أولوية فى اعتمادات تغيير شبكات الصرف على مستوى الجمهورية ، وجار تنفيذ ذلك الآن . وتضيف أنها دعت لجنة السياحة للتعرف على مشاكل المدينة ، ومن أهمها وجود الغام على سواحل السويس ، خاصة منطقة العين السخنة السياحية . كما دعت أخيرا لجنة الإسكان برئاسة محب ميتو للمعاينة والبحث والتعرف على مشاكل الإسكان والتعمير بالمحافظة التى تهدم ٨٥٪ من مبانيها خلال حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ والإسراع فى تنفيذ خطة التعمير بها تمهيدا لعودة المهاجرين إليها .

أما النائبات الطبيات فكان لهن نشاط ملحوظ . فقد تقدمت زينب السبكى وكيلة اللجنة الصحية بمشروع قانون مع زميلها د . ابراهيم عواره لمكافحة التدخين وتلوث البيئة خاصة ان الضرر الأكبر يأتى من السجائر المستوردة وهى تقول إذا ما قارنا السجائر الكنت التى نستوردها بالسجائر التى يستهلكها المواطن الأمريكى يتضح الفارق الشاسع بين الاثنين . فالتى نستوردها نسبة النيكوتين بها ٢٧٪ بينما التى يدخنها الأمريكى نسبة النيكوتين بها ٥٪ . وهذا يرجع الى قلة تكلفة النوع الوارد للدول النامية . مما يسبب اضرارا كبيرة للمدخنين . لذلك طالبت بكتابة نسبة النيكوتين على أى نوع من السجائر وكذلك اضرار التدخين ومنع اعلاناتها أثناء المباريات .

كما تقدمت بمشروع قانون خاص بالتبرع بالدم يخلق حوافز للمتبرعين كأسبقية فى التعين أو أولوية فى الخدمات ، ولو التبرع مرة واحدة فى العام حيث أوشكت بنوك الدم على الإفلاس ، ولا يجد المرضى بالمستشفيات حاجتهم منه مما يؤدى إلى الوفاة .

الحاجة زينب أحمد عيده شاركت كمقاتلة للرحمة أثناء حصار السويس فى حرب أكتوبر وكان والدها بطلا قاوم الانجليز عام ١٩٥١ فور الغا معاهدة ١٩٣٦

أما د. فرحدة حسن فاهتمامها الأكبر ينصب على العلم واستخداماته لبناء مستقبل مصر وحاضرها عن طريق محاولة ربط النهضة العلمية وبحوثها ودراساتها فى السنوات الماضية بالسياسة العامة للدولة فى شتى المجالات ، فقد تقدمت بطلب مناقشة المتغيرات البيئية والتلوث ، اشترك فيها كل من وزيرى الصناعة والصحة وبعض المحافظين فى مناطق معينة ، ومعالجة أسباب التلوث سواء كان منبعه مجارى أو هواء فاسدا أو مصانع أو السد العالى من أجل وضع خطة قومية لمواجهة التلوث . كما تقدمت بمشروع حسن استخدام الأرض الزراعية ، بحيث تكون هناك خريطة علمية مبدئية لمصر موضح عليها المناطق القابلة للاستصلاح والاستزراع ، وكذلك أماكن للمدن الجديدة ، وكذلك مناطق التعدين والثروة المعدنية . والمناطق المناسبة لإقامة مصانع أو أماكن الترفيه وشواطىء بحيث يكون معلوما مقدما استخدام كل بقعة من الأرض ووظيفتها . .

وهذا المشروع يدرس فى لجنة الزراعة والرى منذ خمس سنوات ، كما تقدمت باقتراح لرئيس الوزراء السابق من خلال لجنة الاقتراحات والشكاوى لوضع سياسة قومية للبحث العلمى والتكنولوجى من أجل التنمية حيث إن أجهزة البحث العلمى مشتتة مما يؤدى إلى تشتيت جهودها فى بحث موضوع واحد .

تقول د. فرحدة حسن : مثال ذلك اننا نلاحظ أن هناك أجهزة علمية بوزارة الزراعة والرى وأكاديمية البحث العلمى والجامعات تبحث فى موضوع واحد ، ولا تعلم كل جهة ما تفعله الأخرى ، فليس هناك تنسيق ولا تخطيط . فيضيع الجهد وتعدم النتائج ، كما يلاحظ هذا أيضا بالنسبة لدودة القطن ، والأسماك وغيرها . لذلك لابد أن توضع سياسة قومية للتنسيق والمتابعة . وبالتالى تمكن الاستفادة بالنتائج العلمية دون تضارب .

كما قدمت أيضا اقتراحا بمشروع إنشاء بنك معلومات للرئيس السادات يلحق به مباشرة مهما تعددت الوزارات فهو يجمع ويسجل كل القروض والمنح والمعونات الأجنبية الخاصة والتزاماتها وواجباتها بحيث تتضح الصورة أمام أصحاب القرار ليتبينوا الموقف تماما وهذا على غرار مكتب المعونة الأمريكية بالقاهرة الذى يعلم لأى مشروع يتجه كل قرض فى مصر وتبعا لأية جهة .

وتضيف د. فرحدة حسن : أما بالنسبة لسياسة التعدين ، فقد تقدمت مع الزميل العضو كمال حسين نائب البحر الأحمر بطلب مناقشة السياسة التعدينية لمصر ، حيث إنها فى حاجة إلى إعادة النظر ، وقد اعترضت الدكتور فرحدة حسن عندما طرح موضوع تصدير الفوسفات أثناء مناقشة إحدى الاتفاقيات ، فقد استكرت تصديره خاما بلا ضابط ، مما يضيع مبالغ طائلة ، ومن غير المنطق أن نبدد ثرواتنا بلا تخطيط أو دراسة . لذلك أطالب بضرورة وضع خطة لثرواتنا المعدنية تضم تقارير وافية عنها كمية ونوعا واستخداما يرتبط بتنفيذها أى وزير ، وخلال مناقشة مشكلة تلف الآثار ونهدمها طالبت بأن يكون ضمن اللجنة القومية التى ستبحث الموضوع فريق علمى يضم علماء طبيعة وكيمياء وجيولوجيا ، وقد استجاب الوزير منصور حسن لهذا الطلب وتعلق د. فرحدة قائلة :

إن هناك تقارير منذ عام ١٩٠٤ منذ إنشاء خزان أسوان ، وكذلك تقارير أخرى منذ ١٩٥٨ ، وضعها خبراء أجانب ومصريون طالبوا فيها بوجوب إنشاء مصرف أو مصرفين صحيين حتى لا يؤثر ذلك على الآثار ، كما أن الدولة للأسف بعد بناء السد العالى تجاهلت ارتفاع منسوب المياه الجوفية وأضرارها على الآثار . لذلك فالابد من إنشاء قسم للدراسات العليا لترميم الآثار يلتحق به العلميون من أجل تكوين جيش علمى للحفاظ على تراث وحضارة مصر القديمة . .

وبالنسبة لوضع المرأة المصرية ودفعها فى مجالات العمل ومساهمتها فى الحياة العامة تقدمت بمشروع قانون يلزم المرأة بأن تكون لها بطاقة شخصية ، حيث تقدمت بعض السيدات للإدلاء بأصواتهن فى الانتخابات الأخيرة ببطاقات تموين مرفوضة ، مما يضعف من صوت المرأة ، وقد لاحظت كما تقول : انه فى مناطق الحضر كالجيزة والدقى والعجوزة تبلغ أصواتها ٢١٣ وأحيانا ١٧٨ صوتا بينما فى الريف كأقسام الصف والعياط بها أصوات ٧ آلاف سيدة .

كما تقدمت على مستوى محافظتها باقتراح لفصل محافظة الجيزة عن القاهرة ، حيث تبين سوء أحوال مجاريها ، والسبب أن اعتماداتها ملحقة باعتمادات القاهرة .

تمثل الإسكندرية بثبة الطويل وامتثال الديب . وإن لم يكن نشاطها منسقا فإن كلا منها تزيد الأخرى أثناء التقدم بسؤال فى المجلس . فقد قدمت بثبة الطويل الحامية ستة أسئلة أجيب على خمسة منها فقط ، وأهمها سؤال عن المفاعل الذرى المزمع إقامته فى سيدى كرير ، وقد أحيل الموضوع إلى لجنة البحث العلمى للدراسة ، إذا يقع جزء من الإسكندرية فى مجال التلوث . وكذلك تقدمت بسؤال خاص بالأسماك والثروة الحيوانية وتلوث البيئة بمصانع البترول والأسمنت بالإسكندرية مما أدى إلى إصابة بعض المواطنين بأمراض صدرية فطالبت بوضع الضمانات اللازمة ووضع فلتر مناسب فى كل مصنع . كما سافرت إلى الولايات المتحدة حيث مثلت مصر فى مؤتمر المحامين الدولى .

أما امتثال الديب فقد تقدمت بسؤال حول انحرافات الشركة المصرية للملاحة البحرية وتكونت أول لجنة لتقصى الحقائق فى هذه الدولة ، وبذلت جهدا واضحا من خلال عضويتها للجنة ، كما قدمت سؤالا قبل التغيير الوزارى حول ارتفاع أسعار الكهرباء وقدمت اقتراحا عن نقابة العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لإقامة هيئة تتبنى مشروع تطوير التليفونات وهى تخطى خطا ثابتة كبريائية من أجل محاربة وكشف الانحرافات ، كمنحى هام فى طريق التنمية كما تقول إذ يجب السير دائما فى طريق مستقيم وهو طريق الجماهير والضمير

كان من المنطق أن تتجه نائبات سيناء الشمالية والجنوبية فى عملهن البرلمانى نحو إزالة آثار الاحتلال طوال التى عشر عاما ، فكانت بداية صحيحة ، فتقدمت سهير جلبانة نائبة محافظة سيناء الشمالية بمشروع قانون إعفاء بعض شباب سيناء من التجنيد الذين فرض عليهم الصمود داخل الأرض المحتلة طوال سنوات عديدة فبقوا هناك حتى لا يتركوا الأرض للإسرائيليين طبقا لتوجيهات الدولة ، وهؤلاء قد تجاوزوا الخامسة والعشرين من عمرهم ، ولديهم زوجات وأولاد ، كما رفضوا العمل مع الإسرائيليين . وقد تقدمت بمشروع من خلال رئيس المجلس وبحضور كمال حسن على وزير الدفاع السابق ووزير الخارجية الحالى فتفهم ظروف هؤلاء الشباب ، وأصدر قرارا بالاعفاء استفاد منه أكثر خمسة آلاف شاب ، كما طبق قرار الإعفاء رقم ١٢٦ الذى أصدره المشير أحمد إسماعيل الخاص بإعفاء المدرسين والأطباء الذين عملوا هناك أثناء الاحتلال الإسرائيلى . وقد سلمت بالفعل شهادات إعفاء لأكثر من ١٣٠٠ شاب ، والباقى فى الطريق من خلال الحصر الذى يتم حاليا . كذلك قدمت مقترحات خاصة بإلاج العريش ، حيث يمكن تعويض الأهالى ببناء شاليهات للمنفعة العامة والسياحة فتعطى كابينة لكل صاحب أرض بدلا من التعويض المادى .

أما زميلتها جليلة جمعة نائبة سيناء الجنوبية فقد قدمت مشروعا بإعفاء بعض شباب سيناء الصامد أثناء الاحتلال ، وسؤالا لوزير الصناعة المهندس إبراهيم عطا الله منذ شهر فبراير الماضى حول توقف شركة سيناء للمنجنيز عن نشاطها المعهود منذ سنوات طويلة ، وللأسف لم يرد عليها الوزير .

وإذا كانت كل من محافظتى مرسى مطروح والوادى الجديد تبعد عن العاصمة فإن نائبتيها تحاولان دائما جذبهما إلى دائرة اهتمام العاصمة وعناية الحكومة ، فقد تقدمت نعمة إسماعيل بادم نائبة مرسى مطروح بعشرة أسئلة للسادة الوزراء فى مجالات متعددة فاستجاب بعضهم ولم يستجب البعض الآخر ، فقد كانت هناك كميات كبيرة من الزيتون الأخضر والأسود مكدسة بالمحافظة ، وبعد أفضل من الأنواع اليونانية المستوردة فطلبت من السيد ناصف طاحون وزير التموين السابق توزيعها على الجمعيات الاستهلاكية فوافق على الفور ، كما قدمت سؤالا إلى وزير الحكم المحلى حول مد خط أنابيب مياه الشرب ، وبالفعل استجاب الوزير وجار تنفيذ المشروع ، واعتمد ٣٠ مليون جنيه لتغيير قطر بوصة الأنابيب من ١٠ الى ٧٠ بوصة لتتحمل قوة تدفق المياه . وسيبدأ المشروع فى يناير ١٩٨١ .

وكذلك تقدمت بسؤال إلى وزير الثقافة والإعلام عن الإرسال التليفزيوني . فاعتمد التحويل اللازم لبناء محطات تقوية ليصل الإرسال التليفزيوني إلى هناك .

أما إسعاد حسين نائبة الوادي الجديد فتقدمت بسؤال لوزير الإعلام حول ضعف الإرسال الإذاعي مما يتيح الاستماع للإذاعات الأجنبية . فتقرر اختيار أربع محطات تقوية ، سيتم الانتهاء منها هذا العام . أما التليفزيون فقد أعد تقريرا وافيا عن مشاكل إقامة محطات الإرسال . وسيتم تنفيذه عام ١٩٨٢ ، ومن خلال مناقشاتها بلجنة الخطة والموازنة في يناير الماضي زاد اعتماد ميزانية المحافظة إلى ١٦ مليون جنيه . كما طالبت وزير السياحة بالاهتمام بسياحة الوادي الجديد . حيث انه يوجد بها ٩٠ منطقة أثرية يرتادها السائحون .

رغم حدة طباع أهالي الصعيد فقد تميزت نائباته بالهدوء . إذا تقدمت كل من الحاجة روحية نائبة سوهاج ، وكاملة كامل نائبة أسيوط ، بعدة أسئلة لوزير النقل والمواصلات السابق عن سوء حال قطارات الوجه القبلي . وعطل ٨٠٪ من أجهزة التكييف في القطارات . وارتباك مواعيدها . كما تقدمت نائبة أسيوط بالاقتراح بإنشاء نقابة المهن السياسية والاقتصادية بفروعها : السياسية والإحصاء والاقتصاد . فتقدمت نقابة التجاريين بمشروع مضاد له لإنشاء هذه الشعب الثلاث داخل نقابة التجاريين فتم ضم المشروعين لمناقشتها ، وإقرار أحدهما أو ادماجها ، كما تقدمت نائبة سوهاج باقتراح فتح طريق سوهاج – القصير على البحر الأحمر عبر الصحراء الشرقية الذي توقف عام ١٩١٠ . وقد سبق تقديم الاقتراح عام ١٩٦٧ لمجلس محلي المحافظة ، فوافق عليه ، وقد ردم بالرمال ، وهذا الاقتراح يسهل نقل الأسماك والمواد المستوردة من البحر الأحمر لمحافظات الصعيد ، كما سيصبح القصير شاطئا ومصيفا للصعيد .

أما نائبة الفيوم الحاجة عائشة حسين فهي عاشقة للصحراء تتبنى جميع قضاياها ، فقد قدمت طلب مناقشة مع زميلها العضو كمال حسين نائب البحر الأحمر لبحث ومناقشة كنوز صحرائنا ، حيث إن هناك طفلات بانتوميت التي تستخدم في منتجات البترول وفي المعامل وتكرير الزيوت والحراريات وتبطين الأفران . وأيضا في طلاء الجدران . كما قدمت مشروعا لاستغلال الأراضي الواقعة بين الفيوم وبني سويف والمنيا ووادي الريان حيث إنها مالحة قابلة لأن تصبح مزرعة سمكية كبيرة تغطي احتياجات مصر الاستهلاكية . كما تقدمت بسؤال عن تزايد الصحراء على حساب الأراضي الزراعية . فالأراضي الزراعية في الفيوم على سبيل المثال تتناقص بمعدل ٣٠ فدانا سنويا .

أما المهندسة وجيهة الزلباني نائبة البحيرة فقد طالبت بأن تكون الجمعيات الزراعية إنتاجية وليست للخدمات فقط . وقد أقرت لجنة الزراعة رأيها .

كما قدمت اقتراحا بقانون خاص للعاملين بالقطاع الخاص بصرف إعانة غلاء معيشة لهم . كما قدمت سؤالا لوزير الاقتصاد عن تطوير المخالج بدمنهور حيث تم افتتاح مخلج آتي حديث في أبتاي البارود ، وتصل طاقته إلى خمسة أضعاف المخالج المتهالكة التابعة للقطاع العام . ولذلك أنصب سؤالها على مصير ٣٠٠٠ عامل ممن يعملون بهذه المخالج ، فقالت إن موقفهم لم يتحدد بعد ، كما قدمت سؤالا خاصا بإعادة النظر في توظيف الخريجين من الذين ينتظرون دورهم منذ ٤ سنوات ، بعرضهم للشواغر والتيارات المنحرفة .

أما عنايات أبو اليزيد يوسف نائبة طنطا فتقدمت بأسئلة خاصة حول زيادة الأسعار . ثم سحبتها بعد أن أعلن الرئيس السادات تخفيضها وأيضا مشروع قانون للعاملين بالإدارات القانونية بالحكومة لمساواتهم بزملائهم في القطاع العام .

كما قدمت اقتراحا بقانون لإعادة ربع البدل الذي يخصم منذ عام ١٩٦٧ من مرتبات الموظفين والذي كانوا يسهمون به كمجهود حربي .

وقد شاركت النائبة فايدة كامل في مناقشة جميع القوانين التي أصدرها المجلس ، وقدمت طلب إحاطة لوزير الإسكان عن المساكن الاقتصادية المكونة من غرفة واحدة ، وأجاب بأنها مساكن إيواء تمهيدا لنقل سكانها إلى المساكن الاقتصادية .

وإذا كنا قد ذكرنا بعض ما قدمته فإننا نستكمل ذلك بالحديث عما بعد من معوقات عملهن في المجلس ، وأهمها أنه ليس هناك تنسيق أو انسجام كامل بينهن ، وربما يرجع ذلك إلى تباين واختلاف اهتمامات كل منهن ، وانشغال كل منهن بإجابة مطالب أهالي دائرتها .

تقول د . سهير القلماوي ما زالت هناك حساسيات الانتخابات السابقة ، وإحساس بعضهن بالتفرقة بينهن ، مما يباعد بين النائبات .

وتقول نوال عامر : من المعوقات أيضا عدم تنفيذ بعض الوزراء لمطالب النائبات رغم أنها مطالب جماهيرية ، بل إن الأجهزة التنفيذية في بعض الأحيان – كما تضيف النائبة حبيبة سحلب – تفرق في التنفيذ بين مطالب نائبة ومطالب نائبة أخرى . للتأثير على جماهيرها بين الناس . وترى سوسن الكيلاني أنه لابد من تغيير بعض المفاهيم تجاه المرأة في مجتمعنا من ناحية العادات والتقاليد مما يحد من انطلاقها في نشاطها من أجل خدمة مصر وجماهيرها .

وترى الدكتور لويا يومي أن اللائحة الداخلية للمجلس أعطت الحق لرئيسه وهيئة المكتب في اختيار الوفود البرلمانية للخارج . ونحن نفاجأ بها هنا أو من خلال الصحف ، ولابد من عرضها على المجلس للموافقة لأن هناك أعضاء يحتكرون السفر للخارج ، ولابد من إتاحة الفرصة لنا لنتعلم عن طريق الاحتكاك الدولي ، كما أني أرى الهيئة البرلمانية قليلا ، ولابد من الإكثار من انعقادها ونشاطها حتى نستطيع أن نقول رأينا حرا وبصراحة ، حيث لا نستطيع أن نقوله في المجلس لوجود المعارضة ، وإن كان د . صوفي أبو طالب يبذل أقصى جهده لتلبية مطالبنا .

أما الشكوى العامة الملحة فهي عدم إتاحة الفرصة لهن لطرح رأيهن حيث أجمعهن على عدم إعطاء الفرصة لهن لإلقاء الكلمة إلا بصعوبة شديدة . وتعلق النائبة كاملة كامل قائلة :

إن الالتزام الحزبي بموقفنا من إلقاء الكلمة ، بعكس أي عضو من المعارضة إذ بإمكانه أن يتحدث كما يشاء . ويبدو أنه لا توجد ثقة كافية في إجادتنا للحديث . فالمجلس يسير في فلك محدد ، فقد قدمت أسئلة لوزير التموين طالبة الإجابة عنها شفويا ، ولكنه للأسف أجاب عنها كتابة حتى لا نناقش فيها ، وكانت خاصة بأزمة اللحوم والصابون ، وتدعم وجيهة الزلباني هذه الشكوى قائلة : عندما كان المجلس يناقش ضريبة الدمغة حددت نسبة ١١٪ كضريبة على بيع العقارات التي لا تتعدى قيمتها ٣٠ ألف جنيه .

أما أكثر من ذلك فتبلغ النسبة ١٢٪ ، وعندما اعترضت على تساوي النسبة في عقار يبلغ ٤٠ ألف جنيه وعقار قيمته نصف مليون جنيه وافق المجلس على ذلك ، لكن الوزير حلمي عبد الآخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب عقبى قائلا : إن هذا ليس التزاما حزبيا .

□ □ □

وسوف تبين الأيام القادمة إلى أين تتجه كل نائبة ومن تكون ؟ .

DFDS SEAWAYS
كل الاختلاف أنها دانمركية
سافر عبر البحر المتوسط
على طريق دى إف دى إس
بسيارتك أو بدونها

١ - رحلات دانا سيرينا العادية
الأسكندرية - أنكونا (إيطاليا) تبدأ من ١٦٦ جنيه
الأسكندرية - بارليتا (مالطا) تبدأ من ١٠٧ جنيه
الأسكندرية - إيراكليون (كريت) تبدأ من ٦٦ جنيه
٢ - رحلة تقليدية إلى إيطاليا
أسبوعان شاملة الإقامة في فنادق روما وفلورنسا وفينيسيا بأسعار تبدأ من ٥١٤ جنيه
٣ - رحلة قصيرة إلى أنكونا
أسبوع بأسعار تبدأ من ٢٧٥ جنيه
٤ - رحلات إلى اليونان
أسبوع أو أسبوعان أو ثلاثة أسابيع شاملة الفنادق بأسعار تبدأ من ٢٧٤ جنيه
٥ - رحلات إلى كريت
أسبوع إلى ثمانية أسابيع شاملة الفنادق بأسعار تبدأ من ١٧٧ جنيه
٦ - رحلات إلى اليونان وكريت
أسعار خاصة
اليونان تبدأ من ٢٠٥ جنيه
كريت تبدأ من ١٦٢ جنيه
إستشر وكيلك السياحي
او الوكلاء العموميون
صيناتورز
٢٨ شارع الغرفة التجارية - الأسكندرية ت ٨٠٨٤٠٧
ومكاتبها بالقاهرة والجيزة ، وبورسعيد والسويس والإسماعيلية
A.A.A.